

**التنوع الاثني والاندماج الاجتماعي
(دراسة اثنوغرافية مقارنة في المجتمعات
المختلطة)**

أ. م. د. صلاح حسن أحمد

جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية

تشير الكثير من الحقائق الموضوعية أنه ليس هناك من مجتمع إنساني في الماضي كما في الحاضر أن خارطته الديمغرافية تقتصر على طيف أو لون سكاني واحد ، بل أن التعددية الاثنية تمثل ظاهرة ملازمة وسمة شائعة في عموم المجتمعات البشرية ، وهي تجسد سنة من سنن الله الماضية في خلقه وتمثل حقيقة اجتماعية قائمة بحد ذاتها لا يمكن إغفالها أو التجاوز عليها منذ فجر التاريخ ولحد الآن ، وهي تمثل مصدر غنى وثراء للمجتمعات إذا كانت هناك سياسة ناجحة وقادرة على التعاطي مع الورقة الاثنية بكل حكمة وحكمة بما تتضمنه من تراث ثقافي وتنوع عرقي وقبلي وتعدد لغوي وميثولوجي وتراثي واختلاف في الطقوس والشعائر والمشاعر وتباين في طريقة العيش ونمط الحياة واسلوب التفكير . إن شيوع ثقافة الاعتراف بالآخر وحقه بحياة حرة كريمة تضمن كرامته الانسانية مهما كان جنسه ولونه وعرقه تمثل نقطة الشروع الأولى في إرساء دعائم صلابة وصلدة في بناء مجتمع ينعم بالأمن والأمان وخيمة يستظل بها الجميع دون استثناء . وتختلف الدول والمجتمعات في مستويات تنوعها الاثني فبعضها تتمتع بتعددية محدودة والبعض الآخر منها تمتاز بدرجة عالية من التعقيد في مشهدها الديمغرافي ، في حين نجد مجتمعات ثالثة لها تعددية سكانية تجمع ما بين هذا وذاك. إن تعزيز النسيج الديمغرافي وتدعيم التماسك الاجتماعي في ضوء التعددية الاثنية والثقافية وإنعاشه كثروة وطنية والتعاطي معه كقضية مفصلية وجعله ظاهرة إيجابية وحالة صحية في حياة الشعوب والمجتمعات بحيث لا تثير أية إشكالية لا بد وأن تتم في ظل منظومة قانونية وقضائية عادلة تعتمد مبدأ المواطنة التي ترفض التمييز والتفريق ما بين أطراف المجتمع الواحد وهي بذلك تمثل بوابة للاستقرار الأمني وتهيئ الظروف الموضوعية لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتعاضد السلمي الذي يفضي الى الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي .

Abstract

There is no human community in the world limited to one social component , but ethnic pluralism is a prominent feature in all societies .This multiculturalism is a double- edged sword, as it either leads to union and strength or leads to disintegration and division. This is a timeless social fact that must not be overlooked or overlooked. The ethnic diversity represents a source richness and civilizational and cultural richness in mixed societies. Each component has cultural characteristics that distinguish it from the others. Some of these characteristics are hereditary , such as skin color and other physical characteristics expressed in the concept of race .Others are from this characteristics that are acquired such as custom, traditions, norms, social values and religious beliefs. And that all these characteristics are inherited and acquired are transmitted from ancestor to back. The values of coexistence, tolerance, social solidarity and recognition of others represent a safety valve in maintaining community peace. Governments, through their wise administration, in which there are different ethnicities in their countries, can achieve harmony and cohesion between them by adopting the principle of citizenship and achieving social justice in order to reach the required social integration .

المقدمة

للتنوع الاثني والتعدد العرقي والاختلاف اللغوي والثقافي في المجتمعات المختلطة سلاح ذو حدين فهو إما يفضي الى التطور والتقدم والرفاهية إذا كانت هناك إدارة ناجحة وقادرة على التعامل معه بشكل مسؤول وشفاف بما يحقق الوئام الوطني لما ينطوي عليه من معاني نبيلة في التسامح والصفح والتآخي والتآزر ، أو أن مثل هذا التنوع قد يؤدي بالبلاد والعباد الى الوقوع في أتون الفوضى والفتنة إذا ما كانت مفاهيم التعصب والتطرف والتطيّف وإلغاء الآخر هي المتسيّدة في الواقع الاجتماعي والسياسي التي قد تمهد السبيل الى اندلاع الصراع الداخلي والحرب الأهلية التي لا تبقي ولا تذر ويكون فيها الجميع خاسراً. لذلك لا مناص من خيار اللجوء الى مبادئ وآليات تمنع مأسسة النظام السياسي على أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية أو قبلية أو مناطقية سواء كانت هذه المأسسة علنية أم مقنعة، صريحة أو مستترة من أجل الحفاظ على الاستقرار الأمني والسلم المجتمعي الذي يغلب الانتماء الوطني على أي انتماء آخر من دون أن يعني ذلك أن يتكرر المرء لولائه الديني أو القومي أو العرقي ، وأن هذا الانتماء الوطني يتعزز كلما كانت الدولة قائمة على أسس العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها من دون تمييز أو تفريق لأي سبب كان ، بمعنى آخر أن تكريس الوحدة الوطنية يضحى خياراً استراتيجياً عندما يشعر أبناء الوطن الواحد بصرف النظر عن هوياتهم الفرعية أنهم مواطنون من الدرجة الأولى. ولكي يتحقق السلام الوطني في جميع أركان المجتمع فلا بد من التعويل على ترويج ثقافة الحوار والسلام وتعزيز ثقافة قبول الرأي الآخر وتجسير الهوية بين مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية ، وإشاعة مبدأ الشفافية وروح التسامح والتعاون في التعامل ونبذ العنف ، وخطاب الكراهية ولغة التحريض الذي يفرق ولا يوحد بما يؤمن الوفاق والاتفاق على

الثوابت الوطنية بما يضمن الشراكة والمشاركة الفاعلة في إطار منافسة ديمقراطية تجعل الجميع يشعر بالرضا والقبول بالنظام السياسي الذي يحكمه والاطار الاجتماعي الذي يحتضنه.

إشكالية الدراسة:

من أبرز التحديات التي تواجه الكثير من دول العالم ولا سيما النامية منها بالتحديد والتي تتميز بتنوعها الاثني والثقافي تتمثل كونها تقتصر الى حكم راشد وسياسة حصرية في إدارة هذا التنوع بنجاح ، مما يجعلها أن تكون على شفا احتراب داخلي بل أن بعضها بالفعل حصلت فيها حرب أهلية ما بين أخوة الوطن الواحد وذلك بسبب سوء إدارة هذا التنوع من لدن القابضين على السلطة في مثل هذه المجتمعات .وبسبب الآثار الكارثية نتيجة الانقسام الداخلي والشرخ المجتمعي التي عانت ولا تزال تعاني منها هذه البلدان مما جعلها دول مأزومة دفعت ضريبة باهضة من أمنها واستقرارها نتيجة لذلك ، فالخلل لا يكمن بتعدد مجموعاتها السكانية ، بل أن جوهر المشكلة يكمن في السياسات الحكومية الخاطئة المتبعة في مثل هذه البلدان التي حولت هذا الاختلاف الى خلاف فأضحى مدعاة للتباذ والتباغض والنزاعات والحروب والصراعات بدلاً من أن يكون مدعاة للتفاعل الايجابي البناء والتعاون الانساني المثمر . ويؤدي فقدان الوثام الوطني الى التناحر والانقسام وتخذق البعض ضد البعض الآخر فيتفرق الشمل ، وتتمزق اللحمة الوطنية ، وتتعطل فرص التقارب والالتقاء ما بين أفراد المجتمع الواحد، وتتسع ظواهر الحواجز النفسية والاعترايب الفكري فيما بينهم ، وتضحى سياسة الفرقة والانقسام والتشطي هي السياسة الحصرية في المجتمعات المأزومة نتيجة حالة التشطي الأمر الذي يؤدي الى تعزيز مشاعر العدا والكراهية ، مما يمهد السبيل الى أن يتحول الوطن الى كانتونات متناحرة كل واحدة تريد أن تهمش إن لم تلغي الأخرى . ومن هنا ينبغي أن تكون هناك ثقافة شائعة تصل الى مستوى القناعة الراسخة في مثل هذه المجتمعات المتعثرة في إدارة تنوعها أن قدرها يجب ان يتعايش أبنائها بما يضمن حقوق الجميع بدون إفراط أو تقريط ، وهذه المهمة ليست باليسيرة ألا أنها ليست بالمستحيلة إذا ما توفرت النوايا الصادقة والارادة المخلصة عند النخب السياسية والدينية والثقافية والفكرية التي بإمكانها بما تمتلكه من تأثير معنوي في مجتمعاتها المحلية أن تجمع الفرقاء على كلمة سواء لا غالب فيها ولا مغلوب .

أهمية الدراسة :

إن تكريس مبدأ التعاون ومد جسور التواصل وشيوع الألفة والمحبة ولا سيما ما بين أبناء المجتمع الواحد بصرف عن هوياتهم الفرعية بما يحقق الاندماج الاجتماعي و يعزز ثقافة العيش المشترك فيما بينهم بعيداً عن أجواء الكراهية و مشاعر البغضاء وتتمر القوي منهم على الضعيف ، لهي رسالة سامية ونبيلة يحلم الجميع بتطبيقها والتي هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الكل في تطبيقها على أرض الواقع ، وهي بذلك تمثل رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي لا ينضب وتعد في ذات الوقت الكنز الذي لا يُغنى ، والثروة المستديمة التي ستتع بها الأجيال في حاضر ومستقبل الأمة إذا ما تم التمسك بها بالنواجز والمحافظة عليها واعتبارها استراتيجية بعيدة المدى .وتشير الكثير من المعطيات في الماضي كما في الحاضر أن أكثر المجتمعات تنوعاً من الناحية الاثنية والعرقية والمذهبية والقبلية والجهوية ، هي أكثرها تطوراً وتقدماً ولأسيما الغربية منها على وجه الخصوص ليس على الصعيد الاقليمي فحسب بل حتى على المستوى الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية وروسيا الاتحادية ، وإن سر نجاح هذه الدول والمجتمعات بالرغم من تعدديتها السبولوجية كونها انتهجت سياسة ناجحة قائمة على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للمل والنحل المختلفة في دولها من خلال اعتماد مبدأ المواطنة العابرة لجميع الهويات الفرعية في تعاملها مع جميع مواطنيها والاستفادة القصوى من الكفاءات من أبناء الاثنيات والعرقيات التي تشكل الدعامة الأساسية في تحقيق التقدم التقني والتطور العلمي في هذه البلدان .بينما نجد أن الدول التي أخفقت في إدارتها لملف التنوع الاثني في بلدانها قد عانت كثيراً ودفعت ضريبة باهضة الثمن من أمنها واستقرارها ورفاهيتها ، وكانت الضحية الأولى من جراء ذلك هي شعوبها التي عانت الأمرين ، وبذلك فهي حولت هذا التنوع الى مصدر للشقاء والألام والوقوع في براثن الحرب الأهلية والصراع الداخلي المرير الذي ذهب ضحيته الآلاف من الناس الأبرياء وتشريد الملايين منهم مثلما حدث في المأساة السورية التي شهدت حرباً أهلية مريعة منذ عام (٢٠١١) وإن كان قد خفّ أوارها الآن وأنها في طريقها الى كتابة فصولها الحزينة الأخيرة بيد أن ضربيتها كانت باهضة الثمن حيث حولت سوريا الدولة والمجتمع الى وطن معاق يحتاج الى عقود من الزمن لاسترداد عافيته التي كان يتحلى بها قبل اندلاع شرارة الاحتراب الداخلي فيه.

هدف الدراسة :

إن القيمة المعرفية لأي بحث أو دراسة علمية تتجلى في الأهداف والغايات التي تعمل على بلوغها لصالح المجتمع ومعالجة أزماته ، ومن أبرز الأهداف التي تتطلع دراستنا الى تحقيقها هي ما يأتي:

١- تناول الخارطة الديمغرافية على مختلف صورها الاثنية وأنماطها القومية واللغوية وأشكالها الثقافية والحضارية التي تعبر عن طبيعة المجتمعات المتنوعة ومعرفة حجم ومستوى هذا التنوع فيها.

٢- معرفة الآثار والتداعيات السلبية والايجابية للتعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المختلطة ديمغرافياً التي تتحمل مسؤوليتها الجهات القابضة على السلطة فيها

٣- التطرق الى الظروف والمؤشرات الموضوعية التي تمهد السبيل لقيام اندماج اجتماعي قائم على التماسك والتضامن ما بين أفراد المجتمع بصرف النظر عن هوياتهم الاثنية والثقافية.

٤- الاشارة الى طبيعة السياسات الداخلية التي تدير ملف التنوع الاثني ومعرفة الطريقة المثلى في إدارة مثل التنوع بما يسهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع.

٥- تقديم حزمة من التوصيات والمقترحات التي تهدف الى توظيف مسألة التنوع في المجتمعات الى مصدر قوة وغنى بما يسهم في تدعيم الاندماج الاجتماعي فيها.

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الدراسة العلمية هي التي تحدد صنف ونوع المنهج العلمي الذي ينبغي أن يُعتمد فيها ، وبما أن دراستنا المتواضعة تتناول موضوع الإثنيات المتنوعة والفوارق الثقافية والحضارية فيما بينها ومدى تأثيرها على عملية الاندماج الاجتماعي داخل المجتمعات المختلطة ، لذا فقد أرتينا أن نوظف المنهج (الاثنوغرافي المقارن) الذي من خلاله نستطيع أن نحيط بأوجه التشابه والاختلاف ما بين المجموعات السكانية المختلفة بهوياتها الفرعية وانعكاس ذلك على طبيعة التعايش السلمي فيما بينها .

مفاهيم الدراسة:

تُعد مفاهيم الدراسة من الجوانب المهمة والأساسية لأي بحث علمي وهي تمثل حجر الزاوية في التأسيس لفهم مشترك يتجاوز مسائل الاختلاف والخلاف التي تُثار أحيانا عند تناول مختلف الموضوعات التي يجري النقاش بصددھا ، وبناءً على ذلك فاننا سوف نتناول أهم هذه المفاهيم التي تناولتها دراستنا هذه وهي ما يأتي:

أولاً: - الأثنية:

تشير المصادر العلمية بأن الجذر التاريخي لمصطلح (ethnic) يرجع بأصوله الى اللغة الاغريقية ويعني الشعب أو القوم (١). أما من الناحية الاصطلاحية فهو يشير الى مجموعة من السمات والمركبات التي تميز ثقافة معينة عن بقية الثقافات الأخرى (٢). وبذلك يمكن أن نعرف هذا المفهوم إجرائياً على النحو الآتي:

وهو جملة من الخصائص الثقافية والحضارية لجماعة ما والتي تميزها عن بقية ثقافة وحضارة الجماعات الأخرى من حيث اختلافها في العرق واللغة والقومية والقبيلة والدين والمعتقد والطبوس والشعائر والفلكلور وطريقة اللبس والفنون وطريقة التفكير ونمط الحياة واسلوب المعيشة وغيرها

ثانياً: - الاندماج الاجتماعي:

إن المعنى اللغوي لمفهوم الاندماج يشير أنه مأخوذ من دمج الأمر أي استقام ، وأمرٌ دُماج بمعنى أمرٌ مستقيم ، وتدامجوا على الشيء أي اجتمعوا عليه (٣). أما اصطلاحاً فهو يعني الحالة التي تتحقق فيها عملية التكامل الاجتماعي والتي من خلالها تزول وتتصهر كل التباينات الثقافية والاجتماعية ما بين الجماعات المتميزة (٤). أما التعريف الاجرائي لهذا المصطلح فيمكن صياغته على النحو الآتي: وهي حالة التعاون والإخاء والتسامح والانسجام التي تعيشها الجماعات المختلفة إثنياً مع بعضها البعض الآخر وتكون متداخلة فيما بينها عن طريق المصاهرة والحيرة والعمل ، بشكل يبعد عنها مظاهر الفرقة والتمييز والحواجز النفسية والتقاطعات الاجتماعية .

المبحث الأول

عناصر التنوع الاثني وأشكاله المختلفة

تمهيد:

نستطيع الجزم بحقيقة اجتماعية خالدة مفادها أن التعددية الاثنية بمختلف صورها وأشكالها المختلفة موجودة بشكل واضح للعيان ولا يمكن لأحد تجاوزها أو إنكارها في أغلب دول العالم المختلفة ، وهي بذلك تمثل ثروة قومية إذا ما تم توظيفها بشكل صحيح ، حيث تمتاز أغلب المجتمعات بهذا التنوع بغناها الثقافي الذي يزيد غنى وثراءً بشقيها المادي والمعنوي على حد سواء ، مما يجعل شعوب الأرض كافة

تنظر بعين الاحترام والتقدير الى الدول نجحت في إدارة تنوعها الديمغرافي لما ساهمت وتساهم به في إغناء الحضارة الانسانية ، وسوف نسلط الضوء على الأنماط والصور المختلفة للتعددية الاثنية .

المطلب الأول الخصائص الأثروبولوجية

تفرض على الانسان منذ اليوم الأول من ولادته وحتى مماته أموراً حتمية يرثها عن آبائه وأجداده وليس له حرية في اختيارها بقدر ما هي مفروضة عليه بحكم التوريث العائلي كموضوع العرقية الذي يستند الى الصفات الجسمانية للإنسان كلون البشرة وطبيعة الشعر وكثافته ولون العينين وحجم الطول وشكل الوجه وغيرها من الملامح البيولوجية التي تستند الى الخلايا الجينية والتي ليس للشخص حرية اختيار السلالة البشرية التي ينتمي اليها من عدمه ، وقد صنّف العلماء والمختصين بدراسة الأجناس البشرية شعوب العالم الى أصناف عدة وفقاً للخصائص الأثروبولوجية التي تميز كل مجموعة سكانية عن نظيراتها وكل واحدة منها تتحدر من أصل واحد ، فالعنصر الآري على سبيل المثال يختلف بسماته الجسمية عن العنصر السامي وهذا ما نسميه بـ (العرق) الذي له مدلول بيولوجي ويعتمد على الوراثة فقط ويكاد يكون هناك شبه اتفاق بين الباحثين والمختصين في مجال دراسة الأعراق البشرية أنه بسبب التداخل بين مختلف السلالات البشرية لم يعد هناك جماعة انسانية تمتاز بعرقيتها الخالصة والنقية بشكل مطلق ، فالمصاهرة والتزاوج وحوادث الهجرات واندلاع الحروب وحرية التجارة بين مختلف الجماعات المتميزة أدت الى حالة من الاختلاط والتمازج البيولوجي فيما بينها ، ولم تبقى هناك من حدود تفصل بين أغلب الأرساس البشرية لمختلف المجموعات السكانية في قارات العالم المختلفة (٥) . بيد أنه لا يمكن إنكار وجود جماعات عنصرية متطرفة ترفض رفضاً مسألة المصاهرة والتزاوج مع جماعات أخرى تختلف معها بيولوجياً وما السياسات التي كان يتبناها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من البيض ضد الغالبية من السكان السود قبل انهياره في أواخر القرن الماضي الا دليلاً على ما نقول. كما أن التعصب للعرق جعل البعض من عرقية ما تنظر بعين الازدراء والاحتقار والاستعلاء الى العرقيات الأخرى ، مثلما عمل (هتلر) في حينه على وضع سُلّم تصنيف للعرقيات في العالم بدوافع شوفينية حيث وضع العرق الألماني الآري في المرتبة العليا ضمن هذا التصنيف ، وجعل العنصر السامي في أسفل هذا التصنيف ، ولا يغرب عن البال ما ارتكبه النازية التي كان يمثلها نتيجة التطرف البغيض للعرق من جرائم شنيعة في الحرب العالمية الثانية التي أكلت الأخضر واليابس التي لايزال العالم يتذكر وقائعها الأليمة بكل ألم ومرارة (٦) . ولا تزال ثقافة التمييز على أساس العرق موجودة في غير بلد ، فالاضطرابات الأمنية التي تحدث في أكثر من بلد ما بين الفينة والأخرى هي نتيجة سياسة التمييز العنصري التي تُمارسها الجماعات المتطرفة ، وما انبثاق حركة (أنتيفا) المعارضة للفاشية والنازية التي ظهرت في المانيا وايطاليا في ثلاثينيات القرن الماضي الا دليلاً على مناهضة الفكر المتطرف الذي يؤمن بالتفوق العرقي ، وكذلك احتجاجات الأفارقة التي قادها داعية الحقوق المدنية الأسود (مارتن لوثر كنگ) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي اغتيل عام ١٩٦٨ ، إلا دليلاً على النضال المستمر الذي يخوضه السود ضد سياسات القهر والتهميش الذي يمارسه المتعصبين البيض وجماعات اليمين المتطرف ضدهم ، وكذلك الأمر لا يختلف عن سياسة التمييز العنصري التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين.

المطلب الثاني الخصائص الثقافية والحضارية

إذا كانت المظاهر البيولوجية تنتقل الى الأفراد عن طريق الوراثة من السلف الى الخلف التي لا يملك فيها الانسان حرية الارادة بالقبول أو الرفض منها ، فان العناصر الثقافية والحضارية تكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية أو ما يُسمى بالتطبيع الاجتماعي والثقافي التي يتحول من خلالها الانسان من كائن بيولوجي الى شخص آدمي اجتماعي بشري التصرف ، ولا يخفى على أحد ما لمؤسسات التربية بدءاً بالأسرة والمدرسة والمعهد والكلية ومروراً بالجامع والكنيسة وليس انتهاءً بالحزب والمنظمات الشبابية والجماهرية من تأثير كبير على سلوك الأفراد وميولهم واتجاهاتهم وروايتهم ونوازعهم ومواقفهم وطريقة تعاملهم مع الأشخاص المحيطين بهم . فالمعتقدات الدينية وما تترتب عليها من طقوس وشعائر وعبادات يكتسبها المرء من أبويه بحكم البيئة الاجتماعية التي نشأ وترعرع فيها بصرف النظر عن طبيعتها سواء كانت أرضية أم سماوية أو عن مدى صحتها ومشروعيتها ولهذا جاء في الأثر عن الصادق المصدوق نبينا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في الحديث المشهور والمعروف قوله (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) . ويمكن القياس على ذلك في مجمل حياة الناس الاجتماعية والثقافية والفكرية وما تتطوي عليه من لغة وعبادات وتقاليد وأعراف وقيم ومبادئ التي تجسد طبائعها وسلوكها، وتكون في ذات الوقت بمجملها الموروث الحضاري والتراث الثقافي لكل أمة من الأمم ولكل شعب من الشعوب في الماضي كما في الحاضر وإن اختلفت الوسائل والأساليب التي يتم التعلم بواسطتها من وقت الى آخر ، ولهذا فان الفيلسوف وعالم الاجتماع المعروف (ابن

خلدون) لم يُخطئ بل أنه أصاب كبد الحقيقة حين قال بهذا الصدد (أن الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه) (٧). كما أن نمط العيش واسلوب الحياة وطريقة التفكير والتراث الشعبي وما يتضمنه من عادات وتقاليد وأعراف فلكلور وشعائر وطقوس ومعتقدات غيبية اضافة الى الفنون التشكيلية والموسيقية والمأثورات الشعبية وما تحتويه من تراث شفوي من شعر وغناء وموسيقى وقصص وحكايات وأمثال تجري على ألسنة العامة من الناس ، وعادات الزواج والمناسبات المختلفة وما تنطوي عليه من طرق موروثه في الأداء والأشكال ومن الوان الرقص والألعاب والمهارات والأساطير والملامح والألغاز والأحاجي والمفاهيم الخرافية والأعياد الدينية والقومية السائدة في البيئات الاجتماعية المختلفة تعكس بصورة صادقة عن الهوية الثقافية لكل شعب ونمط الحضارة السائدة في كل مجتمع والنتائج الثقافية لكل أمة . يتضح مما تقدم أن الإنسان هو صنعة المجتمع الذي يعيش فيه ، وإن سلوكه وطباعه وثقافته ما هي الا امتداد لعناصر بيئته وطريقته في التواصل والتعاطي معها ، فاختلاف البيئات حتماً ستؤدي الى اختلاف طبائع البشر وثقافتهم وعاداتهم وسلوكياتهم وتباين أمزجتهم وتنوع علاقاتهم الاجتماعية بعضهم مع البعض الآخر . ومن هنا تنشأ الاختلافات الثقافية والحضارية ما بين الجماعات الاثنية في أغلب المجتمعات الانسانية كحصوله للتباينات الحاصلة في البيئات الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها البشر ، بل أننا نجد أن التباينات تكون أحياناً حتى داخل الاثنية الواحدة حيث تنتشر هذه الاثنية الى جماعات فرعية لها هويتها الخاصة التي تميزها عن الجماعات الأخرى من حيث معتقداتها الفكرية وطقوسها وفولكلورها وتراثها الشعبي ولأعيادها . إن هذا التنوع في التراث الثقافي والموروث الحضاري للأمم والشعوب هي سنة إلهية ماضية في الوجود الى أن يرث الله الأرض وما عليها وهذه الحقيقة الراسخة قد أشار إليها القرآن الكريم بقوله تعالى (ولو شاء الله ريك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين) (٨) . وهذا التنوع أدى الى ثراء الحياة الانسانية وما أنتجه العقل البشري من إنجازات علمية ومن اختراعات وابتكارات شملت مناحي الحياة المختلفة بشقيها المادي والروحي ، مما دعا الأمم المتحدة الى تشكيل منظمة دولية تُعنى بالتربية والثقافة والعلوم المعروفة باسم (اليونسكو) سنة ١٩٤٥ والتي من أبرز مهامها الحفاظ على تراث وآثار الحضارات الانسانية المختلفة وإدراجها ضمن قائمة مواقع التراث الثقافي العالمي ، وكانت هذه الانجازات للحضارات البشرية بمختلف عناوينها السبعة (الهندية واليابانية والاسلامية واللاتينية والسلافية والبوذية والكونفوشيوسية) مصدر إلهام وإبداع للأجيال اللاحقة لشعوب الأرض كافة ، كما كانت عنصر تلاق وتقارب بين مختلف الثقافات الانسانية القديمة والحديثة على حد سواء (٩). وقد كان لخصوصيات كل حضارة إنسانية مصدراً من مصادر الغنى والتنوع للتراث الانساني وتعزيز القيم المشتركة ما بين جميع الأمم مما مهّد السبيل للتفاهم والتقارب فيما بينها ، وهناك مثال فريد وحي يجسد روح التعاون والوئام بين شعوب مختلفة كشعوب دول أوربا التي انضوت تحت مسمى واحد الذي يُعرف بالاتحاد الأوروبي أو ما تُعرف بمنطقة (اليورو) ، وهذا الاتحاد أصبح قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية يُحسب لها ألف حساب على صعيد العلاقات الدولية وفي ميزان القوى العالمية ، بيد أننا يجب أن نشير أن التباينات في ثقافة الشعوب القديمة والحالية والتمايز في قيمها الاجتماعية ومرجعياتها الفكرية وبسبب التعصب المقيت وروح الهيمنة والسيطرة كانت مصدراً من مصادر الصراعات المدمرة والنزاعات المسلحة عبر التاريخ البشري التي كانت ضريبتها باهضة أدت الى قتل الملايين من البشر ، فضلاً عن التدمير المريع في البنى التحتية وتحويل الدول والمدن الى أطلال ، وما الحربين الكونيتين الأولى والثانية اللتان حدثتا في القرن الماضي الا شاهداً على ذلك . كما أن الاختلافات القائمة بين الهويات الفرعية للجماعات المتميزة حتى داخل المجتمع الواحد وعدم وشيوع حالة التسامح واحترام خصوصية كل واحدة للأخرى أدى الى حروب أهلية طاحنة أدت الى هلاك البلاد والعباد على حد سواء . كالحرب الأهلية التي حدثت في لبنان من عام (١٩٧٥-١٩٩٠) وحرب البلقان التي حدثت في عقد التسعينات في يوغسلافيا السابقة التي أدت الى تفككها والتي أكلت الأخضر واليابس والحرب القبلية المريعة التي حدثت في رواندا بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في رواندا (١٩٩٠-١٩٩٣) والتي ذهب ضحيتها حوالي (٨٠٠٠٠٠) شخص(١٠). يتضح مما تقدم أن التعددية الثقافية والاجتماعية هي سلاح ذو حدين فتارة يمكن توظيفها إيجابياً إذا كانت روح التعاون والتفاهم والانفتاح هي السائدة وأحياناً قد تتحول مثل هذه الاختلافات الى خلافات تتذر بشر مستظير لا تبقي ولا تذر سواء كانت داخل المجتمع الواحد أو ما بين المجتمعات الأخرى إذا ما كان إذكاء التطرف وتأجيج الكراهية هي السمة البارزة في واقع المجتمعات التي تعاني من هذا المشكل . وتجسد السمات الحضارية والخصائص الثقافية الذاكرة الحية للشعوب وقلبها النابض التي تنتقل عن طريق التقليد والمحاكاة والتعلم من جيل الى آخر وتصبح قيماً تحيط بالأفراد يتقيدون بها منذ ولادتهم وتكون محط اعتزاز وفخر لدى كل جماعة وتجسد الوجدان الفردي لكل شخص وتمثل العقل الجمعي لديها (١١). ويجب التأكيد على مسألة مهمة بهذا الصدد وهي أن الأمم في الشرق كما في الغرب لم تتقدم ولم تصل الى الارتقاء والتطور إلا من خلال ترسيخ جذور الثقافة في المجتمع فهي السبيل الأمثل لتحقيق التغيير المنشود .

تشير معظم الأدبيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية الى المساهمة الفاعلة التي يضطلع بها الاندماج الاجتماعي في تجسير الفجوة ما بين الجماعات المتميزة إثنيًا وتقريب المسافة بينها دون أن تفقد أيًا منها هويتها وخصوصيتها الثقافية ، فهو يمثل عملية ديناميكية منظمة يشارك فيها الجميع تستهدف بالدرجة الأساس الحفاظ على اللحمة الوطنية من خلال استبعاد مفاهيم الاقصاء والنقمت الاجتماعية وتحصين المجتمع من حالة التخندق والتمترس والانكفاء على الذات التي تحول الاختلافات الاثنية الى مقدمات تهوي المناخ الاجتماعي والسياسي للولوج الى صراعات أهلية مدمرة ما بين أفراد المجتمع الواحد. ولا بد من الإشارة الى أن هذا المفهوم قد تم تناوله لأول مرة من قبل العالمان (بارك وبرجس) في عام ١٩٢١ من خلال مصطلح الاستيعاب وعرفاه بأنه عملية تداخل وانصهار يكتسب فيها الاشخاص والجماعات ذكريات ومشاعر ومواقف الأشخاص والجماعات الأخرى ويتم دمجهم من خلال الخبرات مع أفراد المجتمعات الجديدة في حياة ثقافية مشتركة (١٢) . ومن هنا أكتسب موضوع الاندماج الاجتماعي أهميته وحيويته في الفكر السوسيولوجي المعاصر لكونه أحد الأسس التي يركز عليها المجتمع ، بحيث لا يوجد مجتمع يخلو من جماعة أو جماعات لا تعاني من عدم الاندماج الاجتماعي ، ويهدف هذا المفهوم الى انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة الى حالة العيش المشترك بحيث يضم مختلف الطبقات والجماعات المتميزة عرقياً واثنيًا وصولاً الى خلق مجتمع حيث يتمتع كل فرد بحقوقه ويدرك مسؤولياته من خلال نافذة الامتثال ليشعر أنه مقبول اجتماعياً مما يتطلب تغيير في الاعتقاد والفكر والسلوك والممارسة استجابة لضغط الجماعة مع احتفاظه بوجوده وقيمه كعضو في المجتمع وعدم شعوره بالعزلة والاغتراب داخل المجتمع أي يحقق قدرا من التوافق الشخصي والاجتماعي .

المطلب الأول: مفاهيم الاندماج الاجتماعي

هناك مجموعة من الأسس والقواعد التي تعد مرتكزات جوهرية يستند عليها هذا الموضوع المهم في وجوده لما له من دور مهم وحيوي في حياة الشعوب والأمم في ترصين وحدتها الوطنية وتعزيز جبهتها الداخلية بحيث تكون عصية عن الاختراق من قبل الأعداء في الداخل والخارج ، ومن أبرز مرتكزات الاندماج الاجتماعي هي ما يأتي :-

أولاً : التكيف (التأقلم) :

يشير هذا المفهوم الى الدور الوظيفي الذي يلعبه في تاريخ حياة الأفراد والجماعات أثناء نموها وتطورها وهي عملية ديناميكية ومستمرة لا تعرف التوقف والجمود بحيث تمكن الانسان من الاستجابة الطارئة للمستجدات التي لم تكن مألوفة في السابق بما تمكنه من تحقيق التوازن النفسي والبدني في معيشتة ضمن اطار المعايير والقيم السلوكية بما يتوافق ومتطلبات البيئة الاجتماعية . ويؤكد الكثير من العلماء والمختصين أن مجرى حياة الفرد هي عبارة عن سلسلة من عمليات التوافق المستمر بحيث يضطر على الدوام الى تعديل سلوكه وانتقاء الاستجابة الملائمة للمواقف بحيث يستطيع من تجاوز الكثير من العقبات التي تعترض سبيله. وأن هذه العملية لا تقتصر على جانب محدد بل يشمل كل أشكال النشاط التي يبذلها الفرد في حياته ، بما يمكنه من امتلاك الأساليب السوية والاستجابات الناجحة التي تمكنه من تحقيق دوافعه وأهدافه الى درجة تخفيض توتراته الاجتماعية والنفسية التي ترافق حاجاته قبل اشباعها. وتكمن أهمية التكيف في حياة الأفراد والجماعات كونه يحررهم من أسر الصراعات والأزمات والضغوط النفسية بحيث يجعل الجميع يسلك سلوكاً مرضياً عنه مما يقلل الى حد كبير من فرص التقاطع مع المتغيرات العارضة التي تنشأ في حياتنا المعاصرة التي من طبيعتها أنها تتغير من وقت لآخر سواء شئنا أم أبينا مما يعطي المرونة الكافية للتعامل معها بشكل واقعي يحقق النجاح المطلوب في العلاقة بين الفرد والبيئة الاجتماعية ومستجداتها والاتساق مع ثقافة المجتمع بما يحقق عملية الاندماج الاجتماعي. ويسبق عملية التكيف ما يُعرف بالتطابق ، حيث عندما تتم حالة المواءمة في الرؤى والأفكار والمواقف فان ذلك يقود الأطراف الداخلة في هذه العملية حتماً سيقودها الى تكيف سلوكها تحقيقاً للانسجام الذي يرقى المستوى التعاون فيما بينها (١٣). وإن مثل هذا التكيف يتجلى بشكل واضح للعيان عند الالاف من المهاجرين من دول العالم الثالث الى دول أوروبا الذين لا بد لهم من التأقلم مع المنظومة الثقافية والقيمية للمجتمعات المستقبلية والجديدة لهم وبدون ذلك ستصبح حالة الاندماج الاجتماعي عندهم مسألة بالغة الصعوبات . ومن أبرز الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال عملية التكيف هو التحكم والسيطرة على الموقف المشكل والمفاجئ الذي يرقى الى درجة فيه شيء من التعقيد والمخالف للمألوف بحيث يمكن تطويقه وتحجيم تأثير السلبي ، و في مثل هكذا حالة يلجأ الفرد إما الى أساليب

دفاعية لحماية الذات كالتعويض والتبرير والاسقاط ، أو أنه يلجأ الى أساليب هروبيه كالانسحاب من الموقف لغرض تخفيف التوتر والقلق الناجم عنه.

ثانياً- التمثل الثقافي :

تشكل هذه العملية التي تُسمى بالاستيعاب الثقافي محوراً أساسياً في عملية انصهار المجموعات السكانية المتميزة في بودقة واحدة بحيث تذوب جميع التباينات بحيث يتم تبني قيم ثقافية متقاربة إن لم تكن متماثلة من حيث الأنماط السلوكية والمشاعر والميول والاتجاهات بما يمهّد السبيل ويهيئ المناخ المناسب لنجاح عملية الاندماج الاجتماعي على النحو المطلوب. وبموجب هذه العملية يتم الاتصال بين ثقافتين متميزتين فيحدث التأثير والتأثير المتبادل الذي يتوقف على جملة أمور من بينها ، درجة اختلاف الثقافات المتصلة ومستوى التباين فيما بينها ، وظروف الاتصال وشدته ، حيث تحتل ثقافة معينة وضعاً مستبداً الى درجة تُخضع المجتمع التابع (١٤). وعندما تتحقق عميلة التمثل الاجتماعي بشكل ناجح يعني أن هذا المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً نحو التوحد وتحقيق الوئام الوطني وتحجيم الاختلافات وتطويقها والحد من الآثار والتداعيات الناتجة عن الفوارق الثقافية بحيث يتم تجسير الفجوة بين مختلف الهويات الفرعية التي تمتاز بخصوصيتها الاجتماعية وتعظيم القواسم والمشاركات الثقافية ما بين المجموعات السكانية المختلفة وبذلك يتم تبني قيم موحدة والمتمثلة بتبني الغالبية العظمى خصائص نفسية واجتماعية وسلوكية متماثلة التي من شأنها أن تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية مع مراعاة حالة التعددية الحضارية والخصوصيات الثقافية لمختلف مكونات المجتمع الواحد ، مما يعزز من حالة الانسجام والتناغم في والرؤى والميول والنوازح للكثرة الكاثرة من أفراد المجتمع التي تركز حالة التوحد فيما بينهم ، وعندئذ ينتقل الأفراد من مرحلة التفكير ب (الأنا) الى مرحلة التفكير ب (نحن) فهذا من شأنه أن يكرس روح الوحدة والعقل الجمعي وبذلك سوف يقترب المجتمع من حالة التكامل الحقيقي ، وإن تحقيق هذه الغاية النبيلة هي مسؤولية تضامنية لمختلف الجماعات البشرية والنخب الفكرية المكونة للهيئة الاجتماعية .

ثالثاً : التعاون :

إن البعد عن حالة التداير والتقاطع ما بين فئات المجتمع الواحد والإيمان بروح التعاون والتكافل والإخاء بما يعزز التضامن الاجتماعي فيما بينها ، وإشاعتها كثقافة وطنية يصطف تحت خيمتها الغالبية العظمى من الناس ، وهذه ليست بالمهمة السهلة ولكنها تحقيقها ليست بالمستحيلة لكل دولة تتطلع الى ترسيخ جبهتها الداخلية وهي مسؤولية تضامنية للحكومات والشعوب في آن واحد وإن كان صناع القرار يتحملون القسط الأوفر في مواجهة هذا التحدي ولا سيما في الدول التي تواجه أزمات وتعقيدات تتعلق بكيفية إدارة التنوع الديمغرافي في مجتمعاتها على النحو الذي يحقق عملية الاندماج الاجتماعي بما يفضي الى تحقيق سلم مجتمعي راسخ ينعم به الجميع. وتتجلى أهمية التعاون في حياة الشعوب والمجتمعات لدرد الأخطار المحدقة بها ولاسيما في الظروف الصعبة والاستثنائية كوقوع الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين وكذلك في أوقات الصراعات المسلحة وضرورة تقديم يد المساعدة لضحاياها ، والغاية الأساسية من هذا المبدأ السامي هو الوصول الى أهداف مشتركة(١٥). إن التعافي من التوتر الاجتماعي والتحرر من الاضطراب السياسي والأمني لن يتم الا من خلال الايمان المطلق بأن التنوع الاثني يمثل ثروة بشرية يمكن توظيفها بما يحقق التعايش السلمي والتطلع نحو حياة حرة كريمة آمنة تهيئ المناخ المناسب لتحقيق التنمية بكل جوانبها البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، وهناك أمثلة حية تدل على مدى أهمية التعاون في حياة الشعوب والمجتمعات وتمتعها برخاء اقتصادي ورفاه اجتماعي وما دول مجلس التعاون الخليجي الا مثال حي على ذلك التي كانت عبارة عن إمارات ضعيفة ودويلات هزيلة وقبائل متناحرة في السابق وعندما قررت أن تغادر هذه الحالة المزرية من خلال ترسيخ مبدأ التعاون فيما بينها نجدها قد انتقلت الى مرحلة جديدة من التوحد والوئام والاتحاد فيما بينها حققت من خلالها طفرة واسعة نحو آفاق التقدم والرفاهية والرخاء لشعوبها في كل ميادين الحياة المختلفة من خلال استثمار ثرواتها الطبيعية بالشكل الأمثل فأضحت قدوة لدول وشعوب العالم المختلفة التي أخذت شعوب الأرض تُمني النفس بالسير على الطريق التي أخطته هذه الدول في تجاوز أزماتها ومشكلاتها المزمنة من أجل تحقيق نهضتها المنشودة. خلاصة القول أن التعاون والتآزر بين الأفراد والجماعات أو ما بين الدول والشعوب يعد الشرط الضروري الذي لا غنى عنه لتحقيق النجاح ، وعن طريقه تصبح المجتمعات نسيجاً واحداً كما تشكل مقوماً أساسياً من مقومات ازدهار الشعوب وارتقائها نحو معراج التقدم والتطور والرفاهية والقوة والمنعة.

المطلب الثاني: آليات الاندماج الاجتماعي في إدارة التنوع الاثني

من أجل تحقيق اندماج اجتماعي رصين بحيث يستوعب جميع صور وأشكال التنوع الاثني التي تمثل الخارطة الديمغرافية لأغلب المجتمعات الانسانية بسلاسة ودون عوائق ومعوقات تذكر في هذا المجال ، ينبغي توفر جملة من الشروط لغرض تهيئة بيئة اجتماعية آمنة ومستقرة ومن أبرز هذه الشروط هي ما يأتي:-

أولاً- التسامح:- إن روح الانتقام والانتقام المضاد وهيمنة روح الثأر والكرهية بين صفوف أبناء المجتمع الواحد لا يمكن لأي دولة تتقشى فيها مثل هذه الأدران الاجتماعية أن تقوم لها قائمة ، بل لا بد لشعبها بمختلف أطرافه وتلاوينه الاجتماعية من طي صفحة الماضي والتخلي بروح التسامح والصفح وإشاعة ثقافة عفا الله عما سلف كونها عملية تنتشافي فيها القلوب من الأحقاد والضغائن وتشيع فيها أجواء الصفاء والسكينة والسلام التي لا تعرف الثأر بل أن ذلك سيمهد السبيل لإفشاء العفو والمحبة والقبول بالآخر المختلف بما يجعله مشاركاً في كل مناحي الحياة المختلفة ، لذلك لا مناص من إيلاء خاصية التسامح النصيب الأوفر بالحضور في منهاج حياتنا والعمل به وجعله جزءاً لا يتجزأ من أخلاقنا وعلاقتنا الاجتماعية التي تربطنا مع الآخرين والتخلي بروح التسامح عن الجراحات والعذابات والركون الى الرق واللين والتعامل بأسلوب حضاري راق مع مختلف الجماعات البشرية المتنوعة عرقياً وثقافياً. وإذا كان نقيض التسامح هو التعصب فقد لمسنا آثاره المدمرة في الأعمال الوحشية والبربرية التي قامت بها التنظيمات الارهابية المنظرية ك (القاعدة و داعش) والجماعات الأخرى الخارجة عن القانون . ولا بد من التنكير هنا في هذا المجال أن إشاعة مبدأ التسامح كمفهوم وثقافة مرهون بالظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها الدول والمجتمعات ، كما أن هذا المبدأ النبيل يعتمد بدرجة كبيرة في نشره والتمسك به كخيار استراتيجي للدول وفي أوساط الرأي العام على مدى توفر الاستعداد والنوايا الصادقة والارادة الحقيقية التي ينبغي أن تتوفر لدى الجهات المختصة بهذا الشأن سواء على الصعيد الرسمي والشعبي على حد سواء. والتسامح الذي ينبغي إيلاؤه النصيب الوافر من الاهتمام في المجتمع هو التسامح الذي يُقر بالاعتراف الحقيقي بحقوق الآخرين الاجتماعية والسياسية والدينية بصرف النظر عن انتمااتهم لملل ونحل ومعتقدات متباينة من دون ممارسة أية ضغوط أو إكراه وبذلك لا يمكن أن يتحقق مثل هذا التسامح على نحو حقيقي الا إذا تم الاعتراف ب مبادئ حقوق الانسان (١٦). وإن أبرز دليل على ذلك تجربة دولة جنوب أفريقيا والمتمثلة بالنضال السلمي الذي قاده السود بقيادة الزعيم التاريخي (نلسون مانديلا) لعقود من الزمن ضد سياسة التمييز العنصري الذي كان يمارسه البيض ضدهم والعفو والصفح عن منتهكي الجرائم المنافية لأبسط مبادئ حقوق الانسان في هذا البلد. كما أن عدم الايمان بمبدأ التسامح الديني كخيار استراتيجي في حياة الشعوب من خلال التعرض لمقدسات الآخرين من قبل المتعصبين من شأنه خلق أجواء من الكراهية والتوتر في المجتمع ، ويمثل في ذات الوقت انتهاكاً صارخاً لقيم العيش المشترك وهذا ما شاهدناه جلياً في فرنسا في أواخر السنة الماضية من عام (٢٠٢٠) في عهد الرئيس (ماكرون) عندما تمت الاساءة الى شخص الرسول الكريم (محمد) عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في وسائل الاعلام بحجة ممارسة حرية التعبير مما خلق حالة من السخط وإثارة حفيظة المسلمين في أرجاء المعمورة ، الأمر الذي أدى الى شيوع الفوضى والاضطراب والعنف ذهب ضحيته عدد من الناس الأبرياء في فرنسا علاوة على استعداد العالم الاسلامي .

ثانياً- الاعتراف بالآخر:

لا يمكن أن تتم عملية الاندماج الاجتماعي في أي مجتمع ينشد التطور والرخاء والطمأنينة والسكينة والاستقرار وتنتشر في بيئته مظاهر الانغلاق والتعصب وممارسة العنف ، وبدون أن يكون هناك اعتراف متبادل ما بين جميع أطراف المجتمع الواحد ، ونبذ فكرة التهميش والاقصاء ، واعتراف الكل بالكل كشريك أساسي في الوجود ، لذلك فإن الاعتراف بالآخر يحتاج الى ثقافة مجتمعية قوامها القبول الطوعي بالمختلف والتعامل معه على أسس حضارية تتسجم وقيم المساواة والعدالة والمواطنة المشتركة . كما أن ترسيخ هذا المبدأ يستوجب بناء وتعزيز أطر ومؤسسات وقنوات للتفاهم والحوار بين مختلف شرائح المجتمع على الصعيد الرسمي والشعبي ، فحالة الجفاء والتباعد والعداء والخصومة بين أبناء الوطن الواحد هي نتيجة طبيعية لحالة القطيعة وغياب الثقة مما أسهم في توسيع شقة الخلاف بين مختلف الفرقاء . فالقبول بالآخر والاعتراف به من شأنه أن يوطد الاستقرار ويشيع أجواء السلام والتسامح ويحقق الوئام الوطني ويرسخ أسس التفاهم في البيئة الاجتماعية ويمهد السبيل بإدارة الاختلافات والتباين بأسلوب حضاري بعيدة كل البعد عن ممارسة العنف والتعسف والاكراه مما يوفر الأرضية المناسبة بوجود مجتمع فاعل ومتفائل يتجاوز الأزمات والمآزق والتوترات (١٧). ومن خلال استخلاص ما تقدم يمكن الجزم أن التفاهم والحوار بين مختلف الأطراف هو الذي يعمق من خيار الاعتراف بالآخر ، وإدارة الاختلافات بشكل عقلاني ومتوازن وبوسائل أكثر نجاعة وبعيدة عن ممارسة التعسف والاكراه وبطريقة تعمل على إنضاج آداب وأخلاقيات وضوابط الاختلاف ويعمل في ذات الوقت على تطويق المآزق والتوترات والأزمات التي حتماً تؤدي الى نفق يكاد أن يخلو من أي ضوء أو أمل في نهايته. فالمسؤولية الوطنية والاجتماعية تتجسد في توطيد أركان

ثقافة الحوار والسلم والوئام بين مختلف الفئات والشرائح في المجتمع والتي من بديهياتها الاقرار بالتنوع والتعددية الاجتماعية والديمقراطية واعتبارها تمثل الوجه الحضاري والثقافي ، فضلاً عن كونها تعد ثروة وغنى للمجتمعات والدول التي تتفاخر وتتباهى بتنوعها الاثني والعربي والديني والتي تُحترم فيها خصوصيات كل طائفة بعيداً عن روح الاستنثار والهيمنة والأحادية القطبية التي لا تعترف ولا تقر بوجود الآخر وضرورة اعتباره شريكاً أساسياً في الادارة وعملية صنع القرار . نخلص الى القول بأن هذا الشرط يمثل الحصن الحصين الذي يقي المجتمع من الوقوع في أتون الفوضى والعنف والاحتراب الداخلي ، ويعمل في ذات الوقت على تعزيز التماسك الاجتماعي وترسيخ اللحمة الوطنية ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا من خلال التفاعل الايجابي البناء والمثمر ما بين أبناء الوطن الواحد .

ثالثاً- التعايش السلمي :

لا يمكن لأي مجتمع أن يستقر ويعيش حالة من الوئام والانسجام ما بين جميع مكوناته المختلفة دون أن يكون هناك إيمان بمبدأ التعايش الذي بات ضرورة ملحة لا غنى عنها للمجتمعات التي تتطلع نحو آفاق التطور والتقدم ، فتوطيد دعائم هذا التعايش يستوجب بناء علاقات اجتماعية رصينة قائمة على الود والاحترام ونبذ مظاهر البغض وخطاب الكراهية الذي يسم الحياة الاجتماعية وتجاوز مظاهر الانغلاق والتوقع على الذات والنأي عن أجواء التطرف الذي يعكس الروح السلبية والذي يمثل خنجراً مسموماً في خاصرة الأمة . إن تحقيق التعايش الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع ، وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي أو ضعفت فان النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار حيث تسود حالة الخصام والاحتراب فيسعى كل طرف للإيقاع بالطرف الآخر وتضييع الحدود وتنتهك الحرمات (١٨). كما أن من مقومات التعايش الاجتماعي ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع الذي يعيش نوعاً من التنوع والتعدد في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية ، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمن حقوقها ومصالحها المشروعة في ظل النظام والقانون (١٩) كما أن تبني مفهوم القبول بالآخر والاعتراف به في الجوار والعمل ومشاركته في الأفراح والأفراح من شأنه أن يهيئ المناخ المناسب لترسيخ قواعد الأمن والسلم في ربوع المجتمع بما يحقق الصفاء الروحي والنفسي لجميع فئاته ويمثل في ذات الوقت مكسباً ينبغي المحافظة عليه كونه سيليقي بظلاله الوارفة على الجميع دون استثناء . كما يجب ألا يغرب عن البال أن الحوار يمثل ضرورة من ضرورات العيش والتعايش بين الأفراد والجماعات و كذلك بين النخب السياسية والشعب ، فهو يمثل بارقة الأمل الذي ينتشل المجتمع من أتون الفوضى وتفكيك الكثير من العقد من أجل أن ينعم الجميع بظلال السلام الوارفة (٢٠) . وإن جوهر التعايش يكمن في اعتراف كل طرف للآخر بحقه في التمسك بأفكاره ومعتقداته بحيث يتم التعامل مع جميع المواطنين بشكل متساوي في الحقوق والواجبات لتحقيق المصلحة العامة ومواجهة الأخطار المشتركة (٢١). ولذلك نرى أن المجتمعات الأكثر تعايشاً هي المجتمعات الأكثر تطوراً ونماءً ورخاءاً ، ناهيك عن كونها تمتاز بدرجة عالية من التضامن الاجتماعي ما بين مجموعاتها الاثنية المتنوعة وخير مثال يمكن أن يُستشهد في هذا المقام ما تشهده ماليزيا بمكوناتها العرقية الثلاث (الملايو والصينيين والهنود) من وئام وطني وتعايش سلمي فيما بينها استطاعت أن تكون مثالاً يُحتذى به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما على المستوى القاري والاقليمي . وتحمل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والنخب الفكرية والثقافية مسؤولية كبيرة في ترسيخ هذا المفهوم السامي في حياة مجتمعاتها وتقبل فكرة التعددية الاثنية وتشجيع لغة الحوار والتفاهم فيما بينها بغض النظر عن الاتجاهات المختلفة والمتعارضة ، وإن ما تركه المسلمون من إرث حضاري بهذا الصدد كان يمثل أرقى وأنبأ الصور عن التعايش السلمي عندما كانوا يحكمون بلاد الأندلس مما أنتج حضارة متميزة لا زالت قيمها الجمالية وإشاعتها الثقافية في العديد من المجالات تقف شاهداً على بزوغها لحد يومنا هذا. وإن مما يجعل مبدأ التساهل يحتل مكانة أثيرة في قاموس حياة الشعوب والمجتمعات كون أن البشرية قد عانت الأمرين من حالات الصراع والتنازع المدمرة فيما بينها وفي فترات زمنية مختلفة نتيجة التعصب المقيت والركون الى اسلوب الهيمنة والتسلط على الآخر وممارسة القهر والاضطهاد ضده ، وبسبب التكلفة الباهظة التي دفعتها جرّاء ذلك وصلت الى قناعة تامة بأن فكرة التعايش هي الأسلوب الأنجح والأنجح في تحقيق الأمن الجماعي .

الذاتة

بعد الانتهاء من التطرق الى أبرز المحاور الأساسية لموضوع دراستنا المتواضعة فإننا قد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١- لا يوجد مجتمع إنساني منذ بدء الخليقة ولحد يومنا هذا يقتصر على طيف بشري واحد ، بل أن التعددية الاثنية هي السمة البارزة في كل المجتمعات.

- ٢- تتباين الدول والمجتمعات في نسب ومستويات تنوعها الاثني ، فبعض هذه المجتمعات تمتاز بكثرة تنوعها والبعض الآخر يمتاز بمحدودية تعددها السكاني.
- ٣- إن سمة التنوع الاثني في المجتمعات المختلطة سلاح ذو حدين ، فهو إما أن يكون مصدراً من مصادر التوتر والعنف والكرهية ، أو أن يكون سبباً من أسباب الثراء الثقافي والغنى الحضاري .
- ٤- إن بعض الخصائص الثقافية للجماعات البشرية المختلفة بعضها موروثه تنتقل عن طريق الجينات كلون البشرة الذي يختلف من جماعة إثنية الى أخرى وبعضها تكون مكتسبة تنتقل من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية كالعادات والأعراف والتقاليد والمعايير .
- ٥- إن تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي ما بين المجموعات البشرية المتميزة يعتمد الى حد كبير على حسن إدارة هذا الملف من لدن الحكومات وسياساتها المعتمدة في هذا الجانب.
- ٦- استقرار الدول وتقدمها وتطورها يتوقف على مدى نجاحها في تحقيق التعايش السلمي بين جماعاتها الاثنية المختلفة . ونبذها لسياسة التهميش والاقصاء .
- ٧- يشير الواقع السياسي للدول والمجتمعات التي تشهد استقراراً أمنياً ونهضة عمرانية أنها استطاعت أن تكسب ود مكوناتها الأساسية من خلال احترامها للخصوصية الثقافية والدينية واللغوية لكل مكون والاعتراف بها كجزء اصيل من هوية الدولة الوطنية.

التوصيات

- من أجل تحقيق الوئام الوطني في المجتمعات المتعددة الأديان والأعراق والثقافات فلا بد من رسم سياسة ممنهجة تعتمد المعايير والقواعد الآتية والتي يمكن إجمالها بما يأتي:
- ١- تفعيل أنظمة الحكم لمبدأ المواطنة الذي تضمنه ديباجة معظم دساتير الدول في الواقع الاجتماعي والسياسي ولاسيما في المجتمعات المتنوعة لكونه الضامن في تحقيق التماسك الاجتماعي ويقضي على حالة التمييز ما بين أطرافها المختلفة وهذه المهمة الجليلة تقع على عاتق السلطة التنفيذية في مثل هذه الدول.
 - ٢- اضطلاع الهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الإخاء والعدل والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع الواحد كونها تعزز من عملية الاندماج الاجتماعي فيما بينها.
 - ٣- قيام هيئات الاعلام والاتصالات بالزام المنصات الاعلامية المختلفة في بلدانها بمحاربة الفكر المتطرف وخطاب الكراهية عبر وسائلها المختلفة باعتبارها تمثل آفة تتخر في جسد الأمة والمجتمع.
 - ٤- الزام المؤسسات التعليمية بتضمين مناهجها التربوية الى ما يكرس من روح التضامن في المجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تضطلع بها في هذا المجال.
 - ٥- على المؤسسات الحكومية المختصة ولا سيما الأمنية منها على وجه التحديد من فسح المجال لمختلف الجماعات الاثنية والعرقية من ممارسة طقوسها وشعائرها الدينية بكل حرية والسماح لها بالاحتفال بأعيادها القومية ومهرجاناتها الثقافية بدون تضييق، حتى لا يتولد شعور عام لدى المنتمين لهذه الجماعات بأنها مقموعة ومضطهدة.
 - ٦- شروع الطبقة السياسية الحاكمة بالإسراع في فتح حوار وطني حقيقي مع بعض المكونات الاجتماعية التي تشعر بالتهميش والاقصاء وتتهم مطالبها الحقيقية وضرورة رفع الظلم والاحجاف الذي يُمارس ضدها من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية في بلدانها.
 - ٧- قيام المؤسسة التشريعية (البرلمان) بسن قوانين تحرم وتجرم مظاهر التعصب والتطرف والكرهية والغاء الآخر في المجتمع وتغليظ العقوبة الجزائية ضد كل من يمارسها لكونها تشكل خطراً داهماً ينذر بتفكك النسيج الوطني للدول والمجتمعات .

الهوامش

- ١- د. مجيد حميد عارف ، الأثنوغرافيا والأقاليم الحضارية ، مطابع جامعة الموصل ، ٢٠٠٠، ص ١٠.
- ٢- د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠، ص ١٦٤.
- ٣- محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين ابن منظور ، معجم لسان العرب ، دار العلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص.
- ٤- د. شاكراً مصطفى سليم ، قاموس الأثنوبولوجيا ، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠، ص ٩٠٢.
- ٥- د. يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩٨، ص ٣٥٢.

- ٦- www. Aljazeera. Net النازية .. العرق الآري في قمة الهرم.
- ٧- أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص .
- ٨- القرآن الكريم ، سورة هود ، الآية ١١٨ .
- ٩- د. يوسف القرضاوي ، أمّتا بين قرنين ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٣ .
- ١٠- ar.m.wikipedia.org الحرب الأهلية الرواندية- ويكيبيديا .
- ١١- محمد حسين محمد شواني ، التنوع الاثني والديني في كركوك ، مؤسسة موكرياني ، أربيل ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥ .
- ١١- Sotor. Com شروط الاندماج الاجتماعي .
- ١٣- د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني ود. لاهاي عبد الحسين الدعي ، مقدمة في علم الاجتماع ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد
- ١٤- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٥-١٨٦ .
- ١٥- د. عبد اللطيف عبد الحميد ولاهاي عبد الحسين الدعي ، مقدمة في علم الاجتماع ، مصدر سابق ، ص ٥١ .
- ١٦- د. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني(المدني) ، عالم الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦ .
- ١٧- محمد محفوظ ، التسامح وآفاق السلم الأهلي ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٣ .
- ١٨- حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، مجتمع اللاعنف ، مؤسسة العطار الثقافية ، النجف الأشرف ، ٢٠١٠ ، ص ٤١٣ .
- ١٩- محمد قطب ، السلام العالمي ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧ .
- ٢٠- محمد محفوظ ، الحوار والوحدة الوطنية ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٤ .
- ٢١- حسن الصفار ، التنوع والتعايش ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٤ .

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدمة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- ٣- حسن السيد عزالدين بحر العلوم ، مجتمع اللاعنف ، مؤسسة العطار الثقافية ، النجف الأشرف ، ٢٠١٠ .
- ٤- حسن الصفار ، التنوع والتعايش ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ٥- شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأثنوبولوجيا ، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٩٠ .
- ٦- د. عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني(المدني) ، عالم الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- ٧- د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني ود. لاهاي عبد الحسين الدعي ، مقدمة في علم الاجتماع ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،
- ٨- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ .
- ٩- مجيد حميد عارف ، الأثنوغرافيا والأقاليم الحضارية ، مطابع جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين ابن منظور ، معجم لسان العرب ، دار العلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- ١١- محمد حسين محمد شواني ، التنوع الاثني والديني في كركوك ، مؤسسة موكرياني ، أربيل ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ .
- ١٣- محمد محفوظ ، التسامح وآفاق السلم الأهلي ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ١٤- محمد محفوظ ، الحوار والوحدة الوطنية ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
- ١٥- يوسف القرضاوي ، أمّتا بين قرنين ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩٨

المواقع الإلكترونية

- ١- www. Aljazeera. Net النازية .. العرق الآري في قمة الهرم.
- ٢- ar.m.wikipedia.org الحرب الأهلية الرواندية- ويكيبيديا .
- ٣- Sotor. Com شروط الاندماج الاجتماعي .